رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

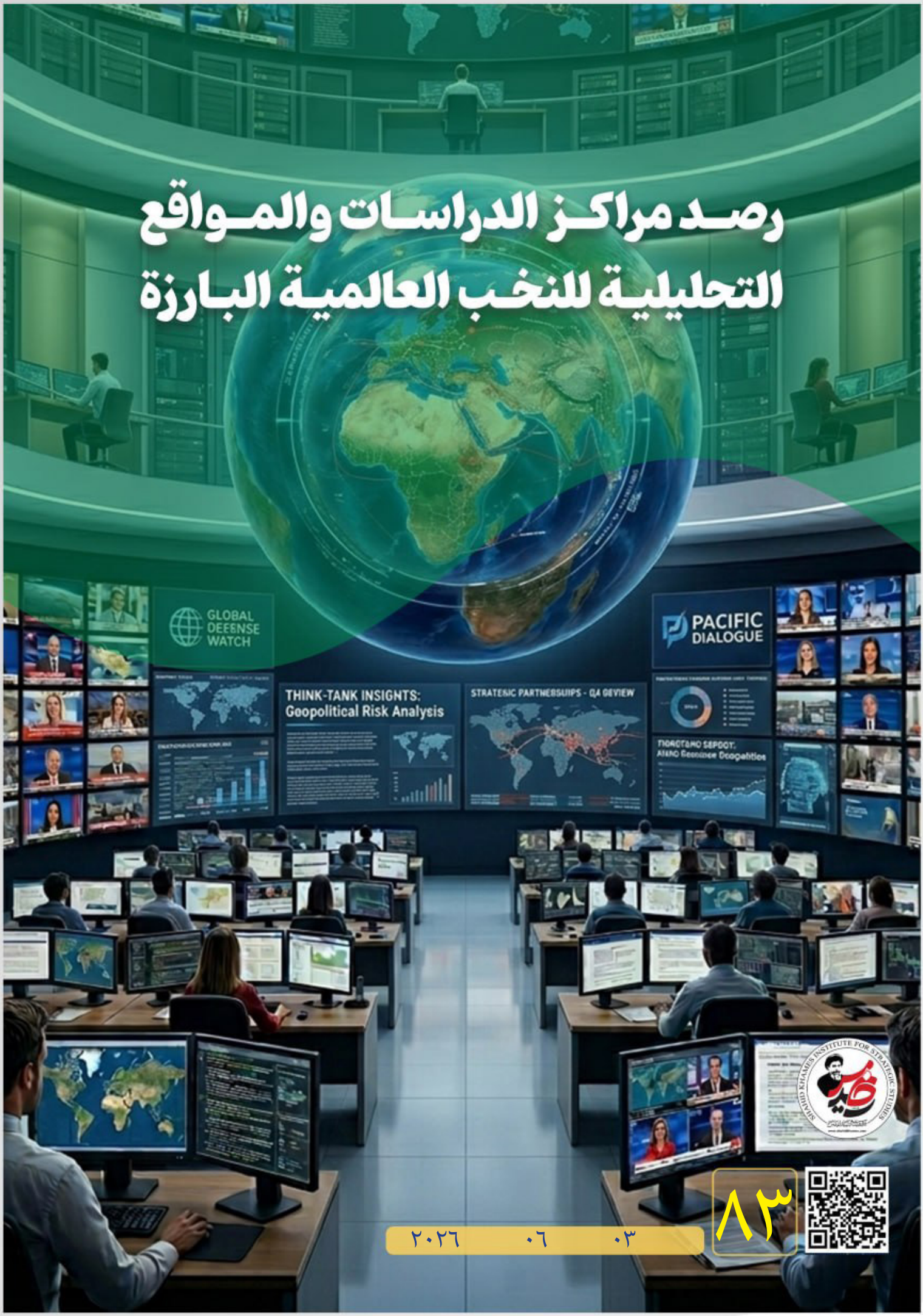

٨٣
٠٣ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. احذروا تكاليف طفرة إعادة التسلح العالمية / CFR	٤
٢. نزع السلاح النووي في عصر تنافس القوى؛ التعاون العالمي أبعد من أي وقت مضى / CHATHAM HOUSE	٥
٣. العراق وتحدي ضبط الجماعات المسلحة؛ من إعلان تسليم السلاح إلى مقاومة كتائب حزب الله / AP	٦
٤. الاستراتيجية الكبرى الجديدة لإيران؛ كيف ستعيد الجمهورية الإسلامية المعاد بناؤها ..... / FOREIGN AFFAIRS	٧
٥. تكنولوجيا أكثر، انتصارات أقل؛ المعضلة الاستراتيجية للحروب المعاصرة / ECONOMIST	٨
٦. لماذا ليس إنهاء الحرب سهلاً على بوتين؟ روسيا وفخ اقتصاد الحرب / FOREIGN AFFAIRS	٩
٧. لا توجد سوى أربع قوى كبرى / FOREIGN POLICY	١٠
٨. المكانة السياسية المتنامية للتركمان في العراق / ORSAM	١١
٩. النموذج الإسرائيلي الذي قاد إلى السابع من أكتوبر لم ينهَر؛ لقد كان وهماً منذ البداية / HAARETZ	١٢
١٠. تراجع النظرة الاستراتيجية إلى اليهود خارج إسرائيل؛ جرس إنذار جديد في مؤشر الدياسبورا / INSS	١٣
١١. إعادة الاعتبار لشخصيات مثيرة للجدل في القومية الأوكرانية من جانب فولوديمير زيلينسكي / LE MONDE	١٤
١٢. لماذا تتراجع أسهم شركات الرقائق الصينية بعد قفزة حادة؟ / CAIXIN GLOBAL	١٥
١٣. ترامب ونتنياهو يختلفان بشأن كيفية إنهاء الحرب مع إيران / WSJ	١٧
١٤. إسرائيل تواجه مشكلة متنامية مع العداء للمسيحيين / FOREIGN POLICY	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

لا يمكن قراءة التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط والعالم بوصفها مجرد مجموعة من الأخبار المتفرقة. فما يبدو في الظاهر حرباً إيرانية، أو أزمة لبنانية، أو ملف سلاح الجماعات العراقية، أو مأزقاً أوكرانياً، أو ارتفاعاً في الإنفاق الدفاعي، أو أزمة في النظام النووي، أو انقسامات داخلية في إسرائيل، إنما يشير في مستواه الأعمق إلى دخول العالم مرحلة جديدة من عدم الاستقرار البنيوي. في هذه المرحلة، لم تعد الحرب استثناءً، بل تحولت إلى جزء من منطق الحكم والاقتصاد وصناعة الهوية وتنافس القوى. وبالنسبة إلى المتلقي في الشرق الأوسط، تكتسب هذه المسارات أهمية مضاعفة؛ لأن منطقتنا ليست مجرد ساحة تتأثر بالتحولات العالمية، بل أصبحت هي نفسها أحد الميادين الرئيسية لإنتاج هذه التحولات. فالحرب الإيرانية وتداعياتها على مضيق هرمز وأسعار الطاقة والفجوة بين واشنطن وتل أبيب ومكانة حزب الله ودور الجماعات العراقية ومستقبل المفاوضات النووية، تظهر أن كل أزمة إقليمية يمكن أن تتحول سريعاً إلى قضية عالمية. لذلك، يبقى تحليل الشرق الأوسط ناقصاً من دون فهم سوق الطاقة وسلاسل الإمداد والسياسة الداخلية الأميركية والتنافس الصيني ــ الأميركي وأزمة النظام النووي. والأهم من ذلك أن كثيراً من المفاهيم القديمة لم تعد تمتلك القدرة التفسيرية السابقة؛ فـ«الردع»، و«إدارة النزاع»، و«التفوق الجوي»، و«القوة الكبرى»، و«النظام الدولي»، و«التحالف الاستراتيجي»، وحتى «الدولة القوية»، كلها باتت عرضة لإعادة تعريف. فإسرائيل بعد السابع من أكتوبر تواجه سؤالاً جوهرياً: هل كان نموذج إدارة الصراع مع الفلسطينيين استراتيجية مستدامة فعلاً، أم مجرد رواية مطمئنة لتجاهل الاحتلال والحصار؟ والولايات المتحدة، في الحرب الإيرانية، واجهت حقيقة أن ضرب آلاف الأهداف لا يؤدي بالضرورة إلى انتصار سياسي. أما روسيا، بعد أربع سنوات من الحرب، فقد أصبحت أسيرة اقتصاد قد يدخل في أزمة حتى من دون استمرار الحرب. ولا يزال العراق يسعى إلى تحقيق توازن بين سلطة الدولة وقوة الجماعات المسلحة، بينما تحاول إيران، في المقابل، أن تصوغ من قلب الضغط العسكري رواية جديدة عن الصمود والقومية الدفاعية والقوة الإقليمية. وعلى المستوى العالمي، تواجه الدول تناقضاً باهظ الكلفة: فهي من جهة تريد زيادة النفقات الدفاعية، ومن جهة أخرى لا ترغب في تقليص الإنفاق الاجتماعي والرفاهي. وهذا المزيج، في ظل ارتفاع المديونية والتضخم المزمن، قد يهدد الأسواق المالية والاستقرار الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تكشف الإخفاقات المتلاحقة في نظام منع الانتشار النووي أن الثقة بين القوى الكبرى آخذة في التآكل، وهو أمر ستكون له تداعيات طويلة المدى على منطقة مثل الشرق الأوسط، بما تحمله من ملفات نووية وأمنية حساسة. إن ما يجعل هذه المجموعة من السرديات مهمة للقارئ النخبوي ليس فقط ما تتضمنه من معلومات وأرقام، بل اتجاهها التحليلي المشترك: فالعالم يدخل مرحلة لا تعني فيها زيادة القوة العسكرية بالضرورة زيادة الأمن؛ ولا تؤدي فيها التكنولوجيا الأكثر تقدماً بالضرورة إلى نصر أسرع؛ ولا تضمن فيها التحالفات الوثيقة استمرار التوافق عند لحظة إنهاء الحرب. وفي هذا المناخ، سيكون الفاعلون الناجحون هم أولئك القادرين على الربط بين القوة الصلبة، والشرعية الداخلية، والقدرة الاقتصادية على الصمود، وإدارة السردية، والمرونة الدبلوماسية. وتكتسب قراءة هذا النص أهميتها من كونه يحاول وضع تطورات تبدو منفصلة في إطار واحد: إطار الانتقال من النظام القديم إلى حالة شديدة الالتباس، يغدو فيها الشرق الأوسط أحد أهم مختبرات القوة والحرب والدولة والسردية. ويبيّن النص لماذا يجب، لفهم الأيام المقبلة، تجاوز سطح الخبر والالتفات إلى المنطق الخفي الذي جعل الحروب أطول، والدول أكثر هشاشة، والاقتصادات أكثر خضوعاً للمنطق الأمني، والسرديات أكثر حسماً في تحديد مسارات الصراع والسياسة.

CFR

احذروا تكاليف طفرة إعادة التسلح العالمية

يرغب قادة الدول في الظرف الراهن في الجمع بين «مزيد من التسلح» و«الدعم الرفاهي والمعيشي»، غير أن الأسواق المالية بدأت تُظهر تدريجياً أن تمويل الهدفين في آن واحد قد يتجاوز القدرة المالية للحكومات. فقد ارتفع الإنفاق العسكري العالمي للعام الحادي عشر على التوالي، وتجاوز في عام ٢٠٢٥ مستوى ٢.٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو مستوى غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه، اقترب الدين الحكومي عالمياً من نحو ١٠٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا يبدي كثير من القادة السياسيين استعداداً لخفض النفقات الداخلية التي تحظى بشعبية لدى الناخبين من أجل تمويل الدفاع. ويعود ارتفاع الإنفاق الدفاعي أساساً إلى الحروب الجارية في أوروبا والشرق الأوسط، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، والشكوك بشأن استدامة التحالفات التقليدية. ففي العام الماضي، ارتفع الإنفاق العسكري الأوروبي بنحو ١٤ في المئة مقارنة بعام ٢٠٢٤، وازداد الإنفاق العسكري الآسيوي بنسبة ٨.١ في المئة. ومع بلوغ عدد النزاعات العالمية أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لا يُرجّح أن يتباطأ مسار إعادة التسلح قريباً. وفي قمة الناتو لعام ٢٠٢٥، وافق جميع الأعضاء الـ٣٢، باستثناء إسبانيا التي حصلت على إعفاء، على رفع إنفاقهم الدفاعي المرتبط إلى ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٥. كما بلغت اليابان في عام ٢٠٢٥ هدفها الدفاعي البالغ ٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الموعد المقرر بعامين، وقد تفتح مراجعة وثائقها الأمنية الرئيسية الطريق أمام زيادات إضافية في الإنفاق. وفي الولايات المتحدة طُرح مقترح لميزانية دفاعية قدرها ١.٥ تريليون دولار للسنة المالية ٢٠٢٧، أي أعلى بنسبة ٤٠ في المئة من الميزانيات السابقة، وستكون، حتى بعد احتساب التضخم، أكبر ميزانية في تاريخ البنتاغون. كما يتجاوز هذا الرقم بنسبة ٥٠ في المئة الإنفاق المتوقع لهذا العام على بنية الذكاء الاصطناعي التحتية في أميركا، وهي مجال يُقدَّم بصفته أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي. تكمن المشكلة الرئيسية في أن زيادة الإنفاق العسكري، من دون نمو اقتصادي مستدام أو إصلاحات في الميزانية عبر زيادة الإيرادات وخفض نفقات أخرى، قد ترفع عجز الموازنة وتكاليف الاقتراض بصورة بنيوية. والرأي العام ليس بعيداً عن هذا التناقض؛ ففي بريطانيا أيّد ٤٩ في المئة زيادة الإنفاق الدفاعي، لكن ٥٧ في المئة عارضوا رفع الضرائب، و٥٣ في المئة رفضوا خفض نفقات حكومية أخرى لتمويله. وفي فرنسا، أيد ثلثا الأسر زيادة الميزانية الدفاعية، لكن نصفهم عارض تقليص الخدمات العامة، وفضّل ٦٦ في المئة تمويلها عبر العجز. وتُظهر دراسة نيسان/أبريل ٢٠٢٦ أن نحو ثلثي القفزات الأخيرة في الإنفاق الدفاعي مُوّلت من خلال العجز؛ فبعد ثلاث سنوات في المتوسط من بدء طفرة الإنفاق الدفاعي، يرتفع العجز المالي للدول بنحو ٢.٦ نقطة مئوية، وتزداد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٧ نقاط مئوية. وإضافة إلى ذلك، فإن الأثر المحفز للنمو الناجم عن الإنفاق الدفاعي ليس مضموناً، بل يتوقف على عوامل مثل حصة المشتريات المحلية أو المستوردة، وحجم التخصيص للموارد البشرية أو البحث والتطوير، ووضع سوق العمل. كما أن الخلفية التضخمية تزيد المخاطر؛ فعلى الرغم من تراجع التضخم عن ذروة عام ٢٠٢٢، فإنه لا يزال في كثير من الاقتصادات المتقدمة أعلى من أهداف البنوك المركزية. وقد أدت الحرب الإيرانية وضغوط سلاسل الإمداد إلى تدهور آفاق التضخم لعامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧، ودفعت بعض البنوك المركزية، ومنها بنك الاحتياطي الأسترالي، إلى رفع أسعار الفائدة. وفي المقابل، أثار إصدار مزيد من السندات الحكومية لتمويل «التسليح والرفاه» قلق المستثمرين بشأن القدرة على استيعاب هذا المعروض، ولا سيما أن البنوك المركزية الأجنبية تمتلك نحو ٣٠ في المئة من ديون الحكومة الأميركية. وقد تجاوز عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل ٣٠ عاماً مستوى ٥ في المئة، فيما سجلت عوائد السندات اليابانية طويلة الأجل مستويات قياسية جديدة في أيار/مايو. إن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد كلفة خدمة الدين الحكومي، ويقلص القدرة على مواجهة الصدمات، ويضعف النمو عبر رفع تكلفة قروض الشركات والرهن العقاري وقروض السيارات. أما الخطر الأكبر فيتمثل في أن ترى الأسواق أن الجمع بين الإنفاق الدفاعي والدعم المعيشي والتضخم والدين المرتفع تجاوز حدود الاحتمال، فتنتقل القفزات المزعزعة في عوائد السندات إلى أسواق أخرى. وهذا الوضع يشبه قيادة سيارة بقدم على دواسة الوقود وأخرى على المكابح؛ وهي تركيبة قد تنتهي، في الظروف المالية الراهنة، بنتيجة غير مواتية.

https://www.cfr.org/articles/beware-the-costs-of-the-global-

CHATHAM HOUSE

نزع السلاح النووي في عصر تنافس القوى؛ التعاون العالمي أبعد من أي وقت مضى

اختُتم مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٦، في ٢٢ مايو/أيار، من دون التوصل إلى وثيقة ختامية توافقية. وهذه هي المرة الثالثة على التوالي التي تعجز فيها الدول الأطراف عن الاتفاق على تقييم تنفيذ المعاهدة، أو مستوى التقدم المحرز فيها، أو خريطة طريق لتعزيز هذا النظام القانوني والأمني. غير أن الإخفاق الأخير اختلف عن الدورة السابقة؛ ففي عام ٢٠٢٢ كانت روسيا وحدها قد حالت دون التوافق، أما هذه المرة فكانت عدة دول مستعدة لعرقلة مسار الإجماع، وبدت الانقسامات واضحة حتى بين الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، أي القوى الخمس الرسمية الحائزة للسلاح النووي بموجب المعاهدة. وكان السبب الرئيسي للفشل هو الحرب الإيرانية؛ إذ لم تتمكن الدول من الاتفاق على فقرة تشير إلى عدم امتثال إيران لالتزاماتها في إطار المعاهدة، وتؤكد أن إيران يجب ألا تحصل أبداً على سلاح نووي. وبقاء هذه الفقرة بين أقواس في المسودة النهائية كان يعني غياب الإجماع. وحتى محاولة التوصل إلى توافق حول إصلاحات إجرائية فقط، بهدف تعزيز عملية المراجعة، واجهت معارضة من روسيا والصين وإيران. ومع ذلك، لم تكن قضية إيران هي خط الصدع الوحيد؛ فقد طالبت روسيا بحذف النص المتعلق ببرنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، ما أثار اعتراض كوريا الجنوبية. كما بقي الخلاف بشأن محطة زابوريجيا النووية في أوكرانيا، التي لا تزال تحت الاحتلال الروسي، من دون حل. وهكذا، تحولت مؤتمرات المراجعة تدريجياً إلى ساحة لطرح النزاعات الإقليمية والثنائية، بما يكشف أن القوى الكبرى باتت تميل إلى الاعتماد على الأدوات الثنائية لتأمين مصالحها الأمنية أكثر من اعتمادها على الأطر الجماعية. أما المسألة الأعمق فهي أزمة نزع السلاح. فقد انتهت معاهدة «ستارت الجديدة» بين الولايات المتحدة وروسيا في فبراير/شباط من دون بديل، وللمرة الأولى منذ أكثر من خمسين عاماً بات أكبر ترسانتين نوويتين في العالم من دون قيود متفق عليها. وفي الوقت نفسه، تسارع توسيع الترسانة النووية الصينية، وتحدثت الولايات المتحدة عن احتمال استئناف التجارب النووية، واتهمت روسيا والصين بإجراء تجارب، فيما أعلنت فرنسا توسيع برنامجها النووي. وفي هذا المناخ، سعت القوى النووية الرسمية الخمس إلى حذف حتى العبارات المتعلقة ببدء مفاوضات نزع السلاح أو متابعة الحوار بصورة عاجلة، كما أُقصيت المطالب الأكثر اعتدالاً بشأن الشفافية والمساءلة، واكتفت المسودة النهائية بالإشارة إلى حوار عام وبنّاء من أجل تقدم محتمل في المستقبل. وترى دول كثيرة غير حائزة للسلاح النووي أن هذا الوضع يدل على أن القوى النووية الخمس لم تعد، beyond منع الدول الأخرى من امتلاك السلاح النووي، ملتزمة بجدية بالمنطق الأوسع للمعاهدة. فالصفقة المؤسسة لها، أي تخلي الدول غير النووية عن السلاح النووي مقابل تقدم القوى النووية نحو نزع السلاح، باتت تحت ضغط شديد. ومع ذلك، أظهر الاعتراض الواسع من الدول غير النووية على إضعاف لغة نزع السلاح، ودفاعها عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن الجسم الأوسع للأعضاء لا يزال منخرطاً وفاعلاً. وسيُعقد المؤتمر المقبل عام ٢٠٣١، وستكون السنوات الخمس القادمة حاسمة. فتجربة عام ١٩٨٥ تُظهر أنه حتى في ذروة التوترات الجيوسياسية، ومع وجود ترسانات الحرب الباردة الهائلة، والهجوم الإسرائيلي على مفاعل العراق الخاضع للضمانات، والمخاوف المرتبطة بدول مثل جنوب أفريقيا والبرازيل، كان التعاون للحفاظ على نظام عدم الانتشار ممكناً. أما مسار الإصلاح اليوم فيمر عبر خفض المخاطر النووية بين القوى الخمس، والحوار حول العقائد والتقنيات الجديدة واتصالات الأزمات والشفافية والمساءلة، والضغط المنسق من الدول غير النووية. ولا يزال السجل التاريخي للمعاهدة في الحد من عدد الدول النووية لافتاً، لكن ثلاثة إخفاقات متتالية، إلى جانب سباق التسلح وانتهاء اتفاقات الحد من الأسلحة وتزايد ضغوط الانتشار، لم تعد مجرد اضطراب مؤقت؛ إن نافذة الإصلاح آخذة في الانغلاق.

https://www.chathamhouse.org/٢٠٢٦/٠٦/global-cooperation-nuclear-

AP

العراق وتحدي ضبط الجماعات المسلحة؛ من إعلان تسليم السلاح إلى مقاومة كتائب حزب الله

أعلنت اثنتان من أقوى الجماعات المسلحة المدعومة من إيران في العراق أنهما ستبدآن عملية تسليم أسلحتهما إلى السلطات الرسمية، في خطوة قد تشكّل تقدماً مهماً ضمن برنامج الحكومة العراقية الجديدة الرامي إلى ضبط الجماعات التي، رغم خضوعها اسمياً لقيادة الدولة، عملت لسنوات بصورة مستقلة. فقد أعلنت جماعة «عصائب أهل الحق» تشكيل لجنة خاصة للإشراف على هذه العملية، تتولى تسجيل وحصر القوات والأسلحة والمعدات، والتنسيق مع القائد العام للقوات المسلحة العراقية.

وقدمت الجماعة قرارها بوصفه استجابة لدعوات المرجعية الشيعية العليا في العراق و«الإطار التنسيقي»، وهو تحالف مقرّب من إيران يُعد الكتلة الأكبر في البرلمان ويتمتع بدور مهيمن في السياسة العراقية. وفي السياق نفسه، أعلنت «كتائب الإمام علي» أن الوقت قد حان لبناء «دولة قوية ذات سيادة كاملة»، مؤكدة أن هدفها الحالي هو حصر السلاح بيد الدولة وتعزيز المؤسسات الرسمية. ويأتي هذا الموقف في ظل الحرب الإقليمية التي بدأت في ٢٨ فبراير/شباط، بهجمات أميركية وإسرائيلية ضد إيران، والتي كشفت هشاشة مؤسسات الدولة العراقية وعجزها النسبي عن ضبط الجماعات المدعومة من طهران. وفي الوقت ذاته، أسهمت المواجهة الموازية بين واشنطن والجماعات المسلحة العراقية في تعميق الأزمة، إذ زادت بعض هذه الجماعات، في امتداد للاستراتيجية الإقليمية الإيرانية، هجماتها على الأصول الأميركية في العراق، وهو مسار استمر حتى التوصل إلى وقف هش لإطلاق النار في أبريل/نيسان. وقبل أسبوع، أعلن مقتدى الصدر أن جماعة «سرايا السلام»، أو «كتائب السلام»، ستنفصل عن تياره السياسي وتندمج في مؤسسات الدولة. ويسعى رئيس الوزراء علي الزيدي، وهو مصرفي يبلغ من العمر أربعين عاماً وأدى اليمين الدستورية الشهر الماضي، تحت ضغط واشنطن، إلى ترسيخ سلطة الدولة على السلاح، وقد جعل حصر السلاح بيد الدولة محوراً رئيسياً في برنامجه. كما حذرت إدارة ترامب من أنها ستعارض أي حكومة عراقية واقعة تحت نفوذ فصائل مرتبطة بإيران، وربطت التعاون والمساعدات الدفاعية بضبط هذه الجماعات. ومع ذلك، لا يزال التحدي الأساسي قائماً؛ فكثير من الجماعات المدعومة من إيران تُموَّل من الموازنة الرسمية العراقية وتتموضع داخل البنية الأمنية للبلاد، لكنها عملياً خارج السيطرة المباشرة للحكومة. وقد أثار هذا الوضع انتقادات الولايات المتحدة وعدد من الحكومات الأخرى التي ترى نفسها هدفاً لهجمات هذه الجماعات، وتعتقد أن بغداد لم تتخذ موقفاً كافياً وحازماً تجاهها. في المقابل، تعارض جماعات مثل «كتائب حزب الله» و«حركة النجباء» تسليم السلاح، وتربط الأمر بسيادة العراق ووجود القوات الأجنبية. وقد رحبت «كتائب حزب الله» بخطوة بعض الجماعات وضع سلاحها تحت سلطة الدولة، لكنها أعلنت أنها ستواصل نشاطها المسلح في إطار «عمل المقاومة»، وأنها، بدلاً من تسليم السلاح، لا تبدي سوى استعداد للتنسيق مع «الحشد الشعبي». وقد تشكّل الحشد الشعبي عام ٢٠١٤ لمواجهة تنظيم داعش، حين كان التنظيم قد سيطر على مساحات واسعة من الأراضي العراقية. ورغم مرور سنوات، لا تزال جماعات كثيرة منضوية فيه تحتفظ بهياكل قيادة مستقلة وروابط مباشرة مع إيران.

https://apnews.com/article/iraq-iran-us-shiite-militia-asaib-ahl-

FOREIGN AFFAIRS

الاستراتيجية الكبرى الجديدة لإيران؛ كيف ستعيد الجمهورية الإسلامية المعاد بناؤها تشكيل الشرق الأوسط

FOREIGN AFFAIRS

في بداية الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية على إيران في فبراير/شباط ٢٠٢٦، بدت الجمهورية الإسلامية، في ظاهر الأمر، منهكة ومتضررة؛ فقد دمّرت عمليات القصف الواسعة الصناعة والبنى التحتية، وفرض الحصار البحري الأميركي ضغوطاً إضافية على اقتصاد إيراني مُنهك أصلاً. غير أنه بعد ثلاثة أشهر، لم يتحقق الهدف الأولي للحرب، أي توجيه ضربة قاتلة إلى النظام السياسي الإيراني. فقد احتفظت إيران بقدراتها العسكرية والصناعية، ولم تندلع انتفاضة شعبية ضد الحكم، وأفضت الحرب، بدلاً من الانهيار، إلى إعادة ترتيب سريعة في بنية السلطة والدولة والمجتمع. وكان التحول الرئيسي هو الانتقال الهادئ للسلطة إلى جيل جديد من قادة الحرس الثوري والمديرين الأمنيين ــ المدنيين؛ جيل نشأ بعد ثورة ١٩٧٩، ويبدو أقرب إلى النزعة القومية والمنطق الأمني والنهج التكنوقراطي منه إلى الأيديولوجيا الثورية. وفي هذا السياق، وبعد مقتل القائد السابق في اليوم الأول من حرب فبراير، جرت عملية الخلافة بسرعة وانتظام، ولم يقع الانهيار المؤسسي الذي توقعته واشنطن. وعلى خلاف مؤسسي الثورة الذين فهموا السياسة الخارجية بلغة المظلومية

التاريخية والعداء الأيديولوجي والدفاع عن الثورة، يفصل الجيل الجديد بين «الثورة» و«الحكم»، ويتعامل مع نقاط ضعف إيران لا بوصفها محرّمات، بل باعتبارها مشكلات قابلة للحل. وبين حرب الأيام الاثني عشر في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ والحرب الأوسع عام ٢٠٢٦، شهدت إيران تغيراً مؤسسياً يفوق ما عرفته خلال أكثر من عقد؛ إذ نُقلت بعض صلاحيات صنع القرار في مجالات التجارة والزراعة والخدمات الاقتصادية ــ الاجتماعية من طهران إلى المحافظات، وجُدّدت المؤسسات الدعائية والاتصالية، وشُكّل مجلس أعلى جديد للدفاع لتسريع التحولات العسكرية. كما أُعيد تنظيم الجيش والحرس الثوري في شبكة من القيادات العملياتية الشبيهة بالقوات غير النظامية، بما يمنع انهيار البنية كلها عند تصفية قادة أفراد. وفي الميدان، سعت إيران، عبر إطلاقات منتظمة من الصواريخ والطائرات المسيّرة، إلى استنزاف مخزونات الاعتراض الأميركية والإسرائيلية. وبعد تجربة استهداف مداخل «مدن الصواريخ» في حرب ٢٠٢٥، وُزعت منصات الإطلاق على الجغرافيا الواسعة للبلاد، ونُشر المهندسون إلى جانب العسكريين لإصلاح الأضرار فور وقوعها. كما استُخدمت مسيّرات «شاهد» الرخيصة لإغراق الرادارات والدفاعات الجوية الأميركية والإسرائيلية وحلفاء واشنطن العرب. أما التحول الاستراتيجي الأكبر فتمثل في تحويل مضيق هرمز إلى أداة ردع وضغط اقتصادي؛ فقد أظهرت إيران، عبر الجمع بين المسيّرات والزوارق السريعة والتهديد بزرع الألغام، أنها لا تحتاج إلى بحرية تقليدية للسيطرة على هرمز. وقد ضغط الحصار البحري الأميركي على الاقتصاد الإيراني، لكنه كشف في الوقت نفسه الأهمية الجيوسياسية لسيطرة طهران على هذا الممر العالمي. ولذلك باتت إيران تعتبر السيطرة على هرمز، وفرض رسوم على السفن، وإنهاء الحصار البحري، ووقف إطلاق النار في لبنان، جزءاً من شروط أي اتفاق. اجتماعياً، قلّصت الحرب مؤقتاً الفجوة بين الدولة والمجتمع؛ فرغم تدمير البنى التحتية والمصانع والمدارس والمستشفيات والأحياء، لم تتحقق توقعات واشنطن وتل أبيب باندلاع انتفاضة في الشارع. ووفق أحد التقييمات، كان ثلثا الأهداف التي ضُربت في طهران قبل وقف إطلاق النار مباني سكنية وتجارية ومدنية. وقد عززت هذه التجربة النزعة القومية الدفاعية، وجعلت شريحة من المجتمع ترى القوات المسلحة لا كأداة قمع، بل كمدافع عن البلاد. وفي الوقت نفسه، اتجهت الدولة، عبر تخفيف عملي للقيود الاجتماعية، وإظهار نساء بأنماط حجاب مختلفة في الإعلام الرسمي، والتسامح مع الحفلات وبعض الحريات المحدودة، نحو عقد اجتماعي قومي ــ تكنوقراطي، يستند في شرعيته إلى القدرة على الدفاع وإعادة الإعمار لا إلى الأيديولوجيا الإسلامية. وإقليمياً، لن تتخلى إيران عن حلفائها في لبنان والعراق واليمن، لكنها ستديرهم بانضباط استراتيجي أكبر ورومانسية أيديولوجية أقل. ومن منظور طهران، فإن تفعيل حزب الله والجماعات العراقية معاً في حرب فبراير، وتوسيع ساحة المعركة، ودفع الولايات المتحدة إلى مغادرة معسكر فيكتوري في بغداد، يؤكد «عقيدة الجبهات المتعددة». والنتيجة النهائية هي بروز جمهورية إسلامية جديدة: سلطوية، قومية، أمنية وتكنوقراطية؛ دولة لا تكفي لفهمها ثنائيات «المتشددين ــ المعتدلين» القديمة، بل ينبغي تحليلها في ضوء تجربتي حرب، وثقة جديدة بالنفس، وسعي إلى تثبيت نظام إقليمي جديد.

https://www.foreignaffairs.com/iran/irans-new-grand-

ECONOMIST

تكنولوجيا أكثر، انتصارات أقل؛ المعضلة الاستراتيجية للحروب المعاصرة

The Economist

تُظهر الحروب الأخيرة أن التكنولوجيا جعلت ساحة القتال أكثر شفافية، لكنها جعلت تحقيق النصر أكثر تعقيداً. ففي شرق أوكرانيا، حيث تهيمن طائرات الطرفين المسيّرة، تتحرك قوات المشاة عملياً داخل «منطقة قتل» دائمة، يمكن أن يتحول فيها أي جندي في أي لحظة إلى هدف لمسيّرة. وللوصول إلى ميرنوهراد في دونيتسك، اضطرت القوات الأوكرانية، بسبب حضور المسيّرات الروسية، إلى التسلل التدريجي عبر الغابات بدلاً من استخدام المركبات، في مسار قد يستغرق أسابيع. كما أن الآثار

النفسية عميقة؛ فالجنود العائدون من الجبهة يغطّون النوافذ، ويخفضون الإضاءة، ويصابون بالخوف والعجز عند سماع صوت المسيّرات حتى على بعد مئات الكيلومترات من القتال. وفي الوقت نفسه، تقدم الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية ضد إيران مثالاً آخر على التحول ذاته؛ إذ اعتمدت الطائرات المتقدمة على الحساسات الحرارية والرادارات والمسيّرات والأقمار الصناعية والشبكات الاستخباراتية لتحديد الأهداف وقصفها مراراً. ورغم الفارق بين حرب الاستنزاف في أوكرانيا والغارات الجوية المتقدمة على إيران، فإن الحربين تخضعان لـ«شفافية تكتيكية» واحدة، قوامها مزيد من الحساسات الدقيقة، والنيران الموجهة، والشبكات التي تنقل البيانات القابلة للتنفيذ من المستشعر إلى منظومة الاستهداف. وتشير الأرقام إلى اتساع الحرب عالمياً؛ ففي عام ٢٠٢٥ سُجل ٦٥ نزاعاً نشطاً مرتبطاً بالدول، وهو أعلى رقم منذ بدء تسجيل هذه البيانات عام ١٩٤٦، بينها ثماني حروب بين دول، وحالتان تجاوزتا ألف قتيل في المعارك خلال عام واحد، فيما وُصفت السنوات الأربع الأخيرة بأنها الأكثر عنفاً منذ نهاية الحرب الباردة. وتمثل المسيّرة رمز هذا التحول، لكن اختزاله فيها خطأ؛ فالأهمية الحقيقية تكمن في المنظومة التي تربط المستشعر والتحليل والقرار والنيران. وقد لفتت مسيّرة «بيرقدار» التركية أنظار الجيوش أولاً في ليبيا وسوريا وأرمينيا ثم أوكرانيا، غير أن حرب أوكرانيا سرعان ما انتقلت إلى مرحلة الإنتاج الواسع لمسيّرات أصغر وأذكى وأرخص. كما اتسع «حزام الاستنزاف» من نحو ٥ كيلومترات إلى ما يقارب ٣٠ كيلومتراً، ونفذت القوات الأوكرانية في الربع الأول من عام ٢٠٢٦ أكثر من ٢٤ ألف مهمة بمركبات أرضية غير مأهولة. وأسهمت مسيّرات الرؤية المباشرة في جانب مهم من الخسائر الروسية، المقدرة بين ١/١ و١/٤ مليون قتيل وجريح، أي ما يعادل رجلاً واحداً من كل ٢٥ رجلاً روسياً دون الخمسين، بينما تبدو خسائر أوكرانيا أقل عدداً لكنها أثقل نسبياً، بما يعادل رجلاً واحداً من كل ١٦ رجلاً بين ١٨ و٤٩ عاماً قبل الحرب. لكن ثورة الحساسات ليست مطلقة؛ فالحرب الإلكترونية والليزر وأنظمة التشويش وتعطيل الأقمار الصناعية والمسيّرات العاملة بالألياف البصرية قادرة على تغيير التوازن. والمثال الأوضح هو تراجع دقة قذائف «إكسكاليبور» الأميركية الموجهة من ٧٠ في المئة إلى ٦ في المئة خلال أشهر. كما أن التفوق الجوي لم يعد يضمن نتيجة سياسية؛ ففي الارتفاعات دون ٤ آلاف متر، تحولت ساحة القتال أكثر فأكثر إلى «هامش جوي» تهيمن عليه المسيّرات الرخيصة والدفاعات المتفرقة والقتال القريب. وقد أظهرت تجربة إسرائيل في لبنان أنه حتى مع التفوق الجوي والاستخباراتي، تبقى عمليات التطهير البري والخسائر والمأزق السياسي قائمة. وفي الحرب ضد إيران أيضاً، لم يجلب الهجوم الواسع النصر وحده؛ فقد ضربت العمليات الأميركية ١٣ ألف هدف، وأضافت إسرائيل آلاف الأهداف الأخرى، لكن إيران احتفظت بقدرة الرد. وكانت التقديرات الاستخباراتية الأميركية تشير إلى أن إيران لا تزال تملك ٧٥ في المئة من منصات الإطلاق السابقة للحرب و٧٠ في المئة من صواريخها الجوالة والباليستية. صحيح أن تدمير ٣٠ في المئة من الصواريخ مهم تاريخياً، إذ نفذت حرب ١٩٩١ أكثر من ١٥٠٠ طلعة ضد صواريخ سكاد العراقية من دون دليل على تدمير منصة إطلاق واحدة، لكن السجل الأفضل لا يعني بالضرورة نصراً. فالنتيجة الأساسية هي أن المزيد من الاستهداف لا يحل محل الاستراتيجية. إن تقليص زمن «المستشعر إلى الرامي» بنسبة ٣٣ في المئة، أو التخطيط لإنتاج ١٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ هدف يومياً، أو استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستهداف، إذا لم يرتبط بهدف سياسي واضح، لا يؤدي إلا إلى «قصف دائم». والخطر الأكبر أن ينطلق قادة القوى الكبرى، تحت وهم الضربة التكنولوجية الحاسمة، في حروب يصبح إنهاؤها أصعب من بدئها، ولا سيما في عالم يتآكل فيه ضبط الأسلحة النووية، ويمكن لأزمات مثل تايوان أن تربط شفافية ساحة القتال بخطر سوء التقدير النووي.

https://www.economist.com/interactive/essay/٢٨/٠٥/٢٠٢٦/the-dangerous-

FOREIGN AFFAIRS

لماذا ليس إنهاء الحرب سهلاً على بوتين؟ روسيا وفخ اقتصاد الحرب

تركّز معظم التحليلات المتعلقة بنهاية حرب أوكرانيا على الإرادة الشخصية للرئيس الروسي، وكأن الشخص نفسه الذي بدأ الحرب يستطيع وحده أن يوقفها. لكن بعد أكثر من أربع سنوات من الحرب، أعيد تشكيل الاقتصاد والمجتمع والموازنة وسوق العمل والبنى الإقليمية والحوافز السياسية في روسيا حول محور الحرب إلى درجة بات معها إنهاؤها بالنسبة إلى الكرملين ليس صعباً فحسب، بل محفوفاً بالمخاطر أيضاً. فقد تحولت الحرب إلى نظام مؤسسي

واقتصادي ذاتي الاستدامة، يقيّد حتى صانع القرار الرئيسي في روسيا. والتصور الشائع عن استفادة الروس على نطاق واسع من الحرب ليس دقيقاً؛ صحيح أن ميزانية الدفاع تضاعفت ثلاث مرات في العامين الأولين من الحرب، وأن الاقتصاد نما وارتفعت الأجور، غير أن هذا الانتعاش كان في معظمه نتيجة «قانون الأرقام الصغيرة»، أي نسب نمو كبيرة انطلاقاً من قاعدة متدنية جداً. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، ارتفع الأجر الحقيقي بنحو ٨ في المئة عام ٢٠٢٣، وبنحو ٩ في المئة عام ٢٠٢٤، لكن متوسط الأجر الشهري في ٢٠٢٤ بقي في حدود ٥٦ ألف روبل فقط، أي ما يعادل تقريباً ٦٠٠ دولار. وتراجع نمو الأجور في ٢٠٢٥ إلى ٤٫٤ في المئة، فيما أُعلن أن معدلات التضخم الرسمية في هذه السنوات بلغت على التوالي ٧٫٤ و٩٫٥ و٥٫٦ في المئة، وهي أرقام يُرجّح أنها أدنى من الواقع. وفي الوقت نفسه، يستحوذ أغنى ٥ في المئة من المجتمع على نحو ٧٥ في المئة من إجمالي ثروة البلاد، وهي نسبة أشدّ تفاوتاً حتى من الولايات المتحدة، حيث تبلغ حصة أعلى ٥ في المئة نحو ٦٠ في المئة. كما ألقى النظام الضريبي عبئاً أكبر على الطبقات الدنيا؛ فبينما لم تفرض روسيا طوال عقدين ضريبة على الميراث وبقيت ضريبة الملكية هامشية، ارتفعت ضريبة القيمة المضافة، التي كانت قبل سنوات قليلة ١٨ في المئة، إلى ٢٢ في المئة في ٢٠٢٦، وأصبحت تموّل الآن ما يقرب من نصف الموازنة الفدرالية. لذلك، فإن مكاسب «الكينزية العسكرية» ذهبت أساساً إلى الصناعات الدفاعية والمناطق المرتبطة بالحرب، بينما بدت للمواطنين العاديين أقرب إلى وعد لم يتحقق.ومع ذلك، لا يستطيع الكرملين إطفاء اقتصاد الحرب بسهولة. فقد أدت العقوبات إلى اتساع اقتصاد الظل؛ إذ تدخل السلع المحظورة والمقلدة من الصين وتركيا وآسيا الوسطى عبر شبكات قائمة على الرشوة وخفض القيمة الجمركية والتصنيف الخاطئ. كما تتسامح الدولة عملياً مع التهريب والتجارة الرمادية منعاً لنقص السلع وتفادياً للاستياء العام. ولن يؤدي انتهاء الحرب، من دون رفع فوري للعقوبات والعودة إلى الأسواق العالمية، إلى تفكيك هذه الشبكات، بل سيُبقي طبقة من الوسطاء المستفيدين من استمرار هذه الاضطرابات. كما أن الاعتماد البنيوي على الحرب عميق في القطاع الصناعي؛ إذ تشكل نفقات الدفاع والأمن الآن نحو ٤٠ في المئة من إجمالي الإنفاق الفدرالي، وهو مستوى غير مسبوق في تاريخ روسيا، وربما أعلى من مستوى العسكرة السوفيتية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وقد تضاعف عدد مؤسسات المجمع العسكري ــ الصناعي منذ بداية الحرب بنحو ثلاث مرات، ويعمل فيها نحو ٤٫٥ ملايين شخص، فيما نما الإنتاج المرتبط بالحرب وحده في عام ٢٠٢٥ بنحو ٢٠ في المئة. وتمثل مدن مثل نيجني تاغيل، مركز إنتاج الدبابات البالغ عدد سكانه ٣٠٠ ألف نسمة على بعد نحو ألف ميل شرق موسكو، نموذجاً لمناطق باتت معيشتها مرتبطة بالطلبيات الدفاعية. أما التحدي الآخر فهو عودة قدامى المحاربين؛ إذ سيعود في نهاية المطاف نحو ٧٠٠ ألف عسكري من الجبهة، عاد منهم حتى الآن ١٤٠ ألفاً، ولا يزال أكثر من نصف مليون في الطريق. ويسعى الكرملين إلى تحويلهم إلى قاعدة سياسية وفية، بل طُرح ترشيح ١٠٠ من قدامى المحاربين لانتخابات مجلس الدوما عام ٢٠٢٦. لكن هذه السياسة ذات حدّين؛ فأي اتفاق سلام لا يُسوَّق بوصفه نصراً قد يُ alienate هؤلاء وعائلاتهم. كما أشار تقرير حُذف من وسائل الإعلام الحكومية إلى بطالة ٢٥٠ ألفاً من قدامى المحاربين، وتُظهر بيانات قضائية مستقلة أنهم يُتهمون بالقتل أكثر من الرجال المدنيين بـ٢٫٥ مرة، وبالاعتداء الجسيم بمقدار الضعف. لذلك، لم تعد الحرب مجرد قرار فردي، بل آلة دمجت في داخلها الموازنة والصناعة والمناطق والتعليم والإعلام والرواية الرسمية وطبقة جديدة من أصحاب المصالح؛ وإنهاؤها يتطلب مواجهة البطالة والركود وعودة الجنود وتراجع شرعية سردية «المعركة الوجودية مع الغرب» وأزمة اجتماعية محتملة.

https://www.foreignaffairs.com/russia/inertia-

FOREIGN POLICY

لا توجد سوى أربع قوى كبرى

في العصر الجديد لتنافس القوى الكبرى، تتمثل المسألة الأولى في تحديد الدول التي يمكن وصفها فعلاً بأنها «قوة كبرى». ورغم عدم وجود تعريف واحد متفق عليه، يمكن اعتماد أربعة معايير رئيسية: الموارد والقدرات، نطاق النفوذ، الاعتراف والمكانة، والقدرة على الصمود. ووفق هذه المعايير، لا يمكن اليوم عدّ سوى أربع دول قوى كبرى: الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وبريطانيا. أما مكانة فرنسا فتبقى ملتبسة، في

حين لا ترقى دول مهمة أخرى، رغم ثقلها الاقتصادي أو الإقليمي، إلى هذا المستوى. وتشترك القوى الكبرى في أنماط سلوك متقاربة؛ فهي تتوقع أن يكون لها دور في القضايا العالمية الأساسية، أو أن تُستشار على الأقل، كما أن حضورها يخلق توازناً وغيابها يترك فراغاً. وغالباً ما ترى سيادتها مطلقة، لكنها تتعامل مع سيادة الدول الأصغر، ولا سيما المجاورة لها، بوصفها مشروطة. وفي الحالات القصوى، تحتفظ لنفسها بحق تغيير الأنظمة غير المرغوبة، لكنها لا تقبل أن يمارس الآخرون الحق نفسه. فهي أحياناً تضع نفسها فوق القانون الدولي، وأحياناً تقدم نفسها حامية للنظام والقواعد العالمية؛ أي إنها ليست مجرد أطراف خاضعة للقواعد، بل صانعة لها، وأحياناً كاسرة لها. ويُعد معيار الموارد أول المعايير؛ إذ ينبغي للقوة الكبرى أن تمتلك قدرة عسكرية كافية لفرض إرادتها أو مقاومة إرادة الآخرين. وفي عالم اليوم، يشكل امتلاك سلاح نووي قابل للاستخدام والإيصال إلى الهدف شرطاً ضرورياً لهذه المكانة. فليست كل قوة نووية قوة كبرى، لكن كل القوى الكبرى نووية. كما أن الاقتصاد مهم، لأنه يحدد قدرة الدولة على تحمل كلفة المنافسة الجيوسياسية وتمويل جهد عسكري واسع، غير أن الناتج المحلي الإجمالي في زمن السلم يختلف عن القدرة الاقتصادية في ظروف الحرب أو العقوبات أو الرسوم الجمركية أو الحصار. لذلك تكتسب السيطرة على الممرات البحرية ونقاط الاختناق والوصول إلى الأسواق والمواد الخام أهمية حاسمة في تحديد مكانة القوى. ومن حيث القدرة العسكرية والإنفاق الدفاعي خلال العقدين الأخيرين، تتصدر الولايات المتحدة بفارق كبير، تليها الصين، ثم بريطانيا وروسيا. وتندرج الولايات المتحدة والصين وبريطانيا ضمن أكبر خمسة أو ستة اقتصادات في العالم، بينما تبقى روسيا في هذه الفئة رغم اقتصادها الأضعف بفضل ترسانتها النووية الضخمة. أما المعيار الثاني فهو نطاق النفوذ؛ فالولايات المتحدة تتميز بشبكة واسعة من القواعد العسكرية العالمية، وبريطانيا لم تعد قوة إمبراطورية كما في السابق، لكنها تحتفظ بقواعد ومواقع مهمة في جبل طارق وقبرص وجزر فوكلاند وحضور عسكري في الدقم العُمانية. وتطالب روسيا بمجال نفوذ في محيطها، ولها حضور عالمي في الدعاية والتضليل والأنشطة الرقمية التخريبية، رغم تراجعها في أفريقيا والشرق الأوسط. أما الصين فلا تُعرَّف فقط بقاعدتها في جيبوتي أو بقوات حماية مشاريعها العالمية، بل بنفوذها في سلاسل الإمداد العالمية والمعادن الحيوية مثل الليثيوم. والمعيار الثالث هو الاعتراف؛ أي أن تعتبرها الدول الأخرى، وخصوصاً القوى الكبرى، قوة كبرى، وأن ترى هي نفسها كذلك. ولا شك في مكانة الولايات المتحدة والصين، فيما لا تزال روسيا قوة كبرى بسبب قدراتها العسكرية وإمكاناتها في إرباك النظام العالمي. أما بريطانيا فموضع نقاش، لكن كثيراً من الأوروبيين يعدونها قوة مهمة؛ فقد طلبت فنلندا والسويد عام ٢٠٢٢ ضمانات أمنية ثنائية من لندن قبل تفعيل ضمانات الناتو، كما تؤدي قوة الانتشار المشتركة بقيادة بريطانية دوراً في أمن البلطيق وشمال أوروبا. وتبقى بريطانيا حليفاً مهماً لليابان ودول الشام والخليج، وأظهرت برفضها مواكبة الهجوم الأميركي على إيران أنها ليست تابعة لواشنطن. والمعيار الرابع هو الصمود؛ أي قدرة المجتمع والاقتصاد على تحمل الضغوط والهزائم وإعادة البناء. وبناءً على ذلك، لا تُعد ألمانيا واليابان قوى كبرى رغم اقتصادَيهما الكبيرَين، بسبب غياب السلاح النووي والقيود العسكرية، كما تبقى البرازيل وإندونيسيا فاعلين إقليميين أساساً. وتمتلك الهند سلاحاً نووياً واقتصاداً ضخماً، لكن نطاقها العسكري إقليمي غالباً، وتواجه فقراً وعنفاً داخلياً وهشاشة اجتماعية. أما فرنسا فلديها اقتصاد كبير وترسانة نووية مستقلة، لكنها تنازلت عن جزء من سيادتها الحدودية والنقدية للاتحاد الأوروبي، وتراجعت في أفريقيا، وأظهرت تاريخياً، ولا سيما بعد سقوط ١٩٤٠، صموداً أقل من بريطانيا. وعليه، فإن عالم اليوم لا يزدحم بالقوى الكبرى، بل يضم أربع قوى رئيسية فقط، تمتلك كل منها مزيجاً مختلفاً من الموارد والنفوذ والمكانة والصمود.

https://foreignpolicy.com/٢٠٢٦/٠١/٠٢/great-powers-four-united-

ORSAM

المكانة السياسية المتنامية للتركمان في العراق

إن حصول علي الزيدي على الثقة في ١٤ مايو/أيار ٢٠٢٦ لا يعني مجرد تشكيل حكومة جديدة في العراق، بل يُعد أيضاً مؤشراً على إعادة ترتيب التوازنات القومية والسياسية في البلاد. فقد مثّل إقرار جزء من كابينته وبرنامجه الحكومي خطوة مهمة لتجاوز الانسداد السياسي الطويل في العراق. غير أن اللافت هو أن الوزراء الأربعة عشر الأوائل الذين نالوا الثقة لم يكن بينهم أي شخصية تركمانية. وللوهلة الأولى، قد يُفسَّر هذا الأمر على أنه إقصاء للتركمان من الحكومة الجديدة،

غير أن هذا الاستنتاج ليس مكتملاً؛ فكابينة الزيدي لم تُستكمل بعد، ولا تزال عدة وزارات بانتظار التصويت على منح الثقة. ومن ثم، لا يمكن القول إن التركمان قد أُبعدوا عن الحكومة. على العكس، فإن المفاوضات الجارية والوزن الجديد للتركمان في معادلات بغداد يشيران إلى أن احتمال مشاركتهم في الحكومة، بل وعلى مستوى أكثر أهمية واستراتيجية من السابق، لا يزال قائماً بقوة. فمنذ عام ٢٠٠٣، ظل التركمان، رغم عددهم وإرثهم التاريخي وانتشارهم الجغرافي، غالباً على هامش البنية السياسية العراقية. فلم يمتلكوا، على غرار الأكراد، قوة مؤسسية متماسكة، ولم يحظوا، مثل الكتل العربية، بنفوذ مباشر في المركز. ولا سيما في كركوك والمناطق ذات الكثافة التركمانية، أدت التحولات السكانية والسياسية إلى بقاء دور التركمان في الحكومة المركزية محدوداً. وتمحورت مطالبهم الأساسية خلال هذه السنوات حول الحفاظ على الهوية، ووضع كركوك، والحصة في مؤسسات الدولة، وضمان الحقوق القانونية، غير أن حضورهم في مراكز القرار الرئيسية بقي في الغالب رمزياً أكثر منه مؤثراً.

وفي المرحلة الجديدة، تبنّت الجبهة التركمانية العراقية نهجاً أكثر براغماتية وتركيزاً على النتائج. وتُظهر الاتصالات السياسية التي أجراها محمد سمعان آغا، زعيم هذا التيار، في بغداد وعلى المستوى الإقليمي، أن التركمان لم يعودوا فقط في موقع المطالبة، بل يتجهون إلى التحول إلى فاعل تفاوضي ومؤثر. كما تكتسب مشاركة هذا التيار في «ائتلاف إدارة الدولة» أهمية كبيرة؛ إذ تتيح للتركمان الحضور في عملية صنع القرار، لا بصفة منتقدين فحسب، بل كجزء من آلية السلطة. ففي النظام الائتلافي العراقي، لا يستطيع أي فاعل بمفرده تشكيل الحكومة، وهذا ما يعزز دور الفاعلين متوسطي الحجم. ويمكن للدعم السياسي التركماني أن يكون حاسماً في بعض الملفات. كما يُعد دعم تركيا للحفاظ على حقوق التركمان وتمثيلهم في البنية المركزية العراقية عاملاً مهماً في تقوية موقعهم. ومع عدم التوصل بعد إلى اتفاق نهائي بشأن بعض الوزارات، تبدو إمكانية تخصيص وزارة للتركمان ومناقشة الخيارات التي تطرحها الجبهة التركمانية مسألة جدية. لكن القضية الأساسية لا تقتصر على الحصول على وزارة؛ فالوزارات في العراق ليست مجرد مؤسسات إدارية، بل مراكز نفوذ سياسي وإدارة للميزانيات وتشكيل للكوادر البيروقراطية ووصول إلى دوائر صنع القرار. لذلك، يهم التركمان أن يُعرَّف تمثيلهم في أي مستوى وداخل أي مؤسسات. وقد يُظهر حصرهم في مناصب رمزية أو محدودة الأهمية وزنهم السياسي بأقل من حقيقته. ومن هنا، ينبغي لهم أن يبدأوا المفاوضات بسقف مطالب مرتفع وأن يسعوا إلى الحضور في البنى المؤثرة. ومن أبرز التطورات الأخيرة اتساع حضور التركمان في كركوك، ولا سيما وصولهم إلى منصب المحافظ. فإذا تمكنوا من الحفاظ على موقعهم في كركوك، وفي الوقت نفسه الحصول على تمثيل قوي في كابينة بغداد، فقد يشكل ذلك بداية مرحلة جديدة في تاريخهم السياسي؛ إذ يتحولون من جماعة مطالبة فحسب إلى قوة قادرة على متابعة مطالبها وتنفيذها. وبالمجمل، يبيّن مسار تشكيل حكومة الزيدي أن التركمان يقفون على عتبة موقع جديد؛ فغياب وزير تركماني في المرحلة الأولى من التصويت لا يعني إقصاءهم، بل إن استمرار المفاوضات، وموقع الجبهة التركمانية في ائتلاف إدارة الدولة، والدبلوماسية النشطة لقيادات التركمان، وتزايد وزنهم في كركوك وبغداد، كلها مؤشرات على إمكانية انتقالهم من هامش السياسة العراقية إلى مركز معادلاتها. وإذا استمر هذا المسار، فقد يتحولون إلى فاعل يسهم في صناعة التوازنات وبناء التوافقات والتأثير في القرارات الكبرى للعراق.

https://orsam.org.tr/yayinlar/irakta-turkmenlerin-yukselen-

HAARETZ

النموذج الإسرائيلي الذي قاد إلى السابع من أكتوبر لم ينهَر؛ لقد كان وهماً منذ البداية

في الساعات الأولى لهجوم السابع من أكتوبر، كان السؤال الرئيسي داخل المجتمع الإسرائيلي هو: كيف أمكن وقوع كارثة كهذه؟ وفي الأشهر والسنوات اللاحقة، سعت مجموعة من الكتب والروايات الاستقصائية إلى الإجابة عن هذا السؤال من زاوية الإخفاقات العسكرية والاستخباراتية: غفلة الجيش، وأخطاء الأجهزة الأمنية، والإفراط في الثقة بالتكنولوجيا، والتقليل من شأن غزة مقارنة بإيران، وتكرار التصور القائل إن «حماس تم ردعها» أو إنها «لا تريد الحرب». وقد أظهرت هذه الأعمال

بتفاصيل دقيقة كيف جرى تجاهل التحذيرات، وكيف لم تؤخذ خطط مثل «جدار أريحا» على محمل الجد، وكيف صيغت تحليلات داخلية لتأكيد افتراضات خاطئة مسبقاً. وعلى الرغم من أهمية هذه المراجعات، فإن مشكلتها الأساسية تكمن في أن كثيراً منها لا يتناول الجذر السياسي والتاريخي للأزمة. فالتركيز الغالب على الفشل الاستخباراتي والعسكري يُقصي مسألة أكبر: الاحتلال، وحصار غزة، وسياسة إسرائيل الممتدة لعقود تجاه الفلسطينيين، والاستراتيجية التي أدت إلى تقوية حماس وإضعاف الخيارات الدبلوماسية. ووفق هذه القراءة النقدية، لا تكمن المشكلة فقط في أن «نموذج إدارة الصراع» انهار، بل في أن هذا النموذج لم يكن قائماً فعلاً منذ البداية، وإنما كان رواية مصطنعة لتغطية الوضع القائم. فقد استندت الرواية الرسمية الإسرائيلية طوال سنوات إلى فكرة أن إسرائيل «منحت الضفة الغربية للفلسطينيين» وأنها، بانسحابها من غزة، أنهت مسؤوليتها. غير أن هذه الرواية حذفت جزءاً واسعاً من الواقع: توسع الاستيطان، والسيطرة على الأرض والمياه، والتحكم بالحدود، والعنف العسكري والإداري، واستمرار الهيمنة على حياة الفلسطينيين. وفي ظل هذه الظروف، جرى تغليف الوضع القائم باسم «إدارة الصراع»، بينما لم يكن يؤدي عملياً لا إلى سلام ولا إلى أمن مستدام. ويُعد حصار غزة منذ عام ٢٠٠٧ أحد أهم العناصر المحذوفة من هذه التحليلات. فقد وضع هذا الحصار، الذي كان يشتد أحياناً ويخف أحياناً أخرى، الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في غزة تحت ضغط دائم. والسؤال الجوهري هو ما إذا كانت هذه السياسة قد ساعدت فعلاً في تعزيز أمن إسرائيل، أم أنها، على العكس، وسعت نطاق الغضب واليأس والتطرف. ففي المرحلة التي كان يُبرَّر فيها الحصار بوصفه أداة لاحتواء حماس، تسارعت الحروب؛ فمن عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٢١ وقعت أربع حروب بين إسرائيل وحماس، وكان كل منها يمهد للحرب التالية. كما وضعت حرب مايو/أيار ٢٠٢١، وفق بعض التقديرات، حماس على مسار مباشر نحو السابع من أكتوبر. وكانت سياسة تمرير الأموال القطرية إلى حماس، وإضعاف السلطة الفلسطينية، ونظرية «جزّ العشب»، والاعتماد على الحوافز الاقتصادية، كلها جزءاً من البنية الفكرية نفسها. غير أن البديل في كثير من التحليلات الإسرائيلية يُصوَّر عادة على أنه هجوم أوسع وأبكر على حماس، وكأن الخيار الوحيد كان إما تحمل حماس أو تدميرها عسكرياً. وضمن هذا الإطار، قلّما جرى بحث إمكانية الدبلوماسية الجادة، وتقوية القوى الفلسطينية المؤيدة للتفاوض، وتقليل جاذبية حماس. ولا تزال الأسئلة الأكثر صعوبة بلا إجابة: كيف يتصرف البشر تحت حكم قمعي وحصار طويل؟ وما أثر الإذلال الوطني والفقر والانسداد السياسي واليأس والعزلة المادية في نمو التطرف؟ وعندما تضعف إسرائيل مكانة القوى الفلسطينية الداعمة للدبلوماسية، ما الاستنتاج الذي يخرج به الفلسطينيون بشأن سبل تحقيق مطالبهم؟ وبالطبع، تقع المسؤولية المباشرة عن هجوم السابع من أكتوبر على عاتق حماس، كما أن قرارات القيادة الفلسطينية وحساباتها تحتاج إلى مراجعة مستقلة. لكن إذا كان الهدف هو منع الكارثة التالية، فإن التركيز وحده على فشل الجيش والاستخبارات لا يكفي؛ بل ينبغي فحص مجمل سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، من الاحتلال والاستيطان إلى الحصار وإقصاء الخيار السياسي، بالدقة والقسوة التحليلية نفسيهما. ومن دون مراجعة كهذه، ستظل الإجابة عن سؤال «كيف يمكن منع تكرار الكارثة؟» ناقصة ومضللة.

https://www.haaretz.com/israel-news/israel-security/.٢٠-.٦-٢٠٢٦/

INSS

تراجع النظرة الاستراتيجية إلى اليهود خارج إسرائيل؛ جرس إنذار جديد في مؤشر الدياسبورا

يقدّم الإصدار الجديد من «مؤشر الدياسبورا» صورة مقلقة لطبيعة علاقة المجتمع الإسرائيلي باليهود خارج إسرائيل. وتكمن النقطة المهمة في أن العينة الإحصائية لهذا الاستطلاع لا تمثل المجتمع الإسرائيلي كله بصورة كاملة، بل إن تركيبتها السكانية كانت توحي، نظرياً، بتوقع نظرة أكثر إيجابية وألفة تجاه يهود الخارج. فمن بين المشاركين، كان ٥٣ في المئة من الرجال، و٧٦ في المئة من ذوي الدخل المتوسط أو الأعلى من المتوسط، و٢١ في المئة يقيمون في تل أبيب، و٦٤ في المئة يحملون تعليماً جامعياً. وعادة ما تشير هذه التركيبة إلى فئة أكثر قرباً من

العالم الخارجي، وأكثر قدرة على السفر، وأوسع معرفة بالجاليات اليهودية خارج إسرائيل؛ لذلك تكتسب النتائج السلبية لهذا المؤشر أهمية أكبر. وفي بعض المجالات، ظهرت تحسنات مقارنة بالعام الماضي؛ فمثلاً، ارتفعت نسبة الذين يرون أن «الاندماج الثقافي وفقدان الهوية اليهودية خارج إسرائيل» يشكلان تهديداً جدياً للشعب اليهودي. كما ازدادت الاستعدادات لاستضافة يهود من خارج البلاد، وتعزز الاعتقاد بأن على إسرائيل التزاماً أخلاقياً بمساعدة يهود الدياسبورا حتى إن لم يهاجروا إليها. ومع ذلك، تسير معظم المؤشرات في اتجاه تراجعي. ويتمثل القلق الأبرز في انخفاض عدد الإسرائيليين الذين يؤمنون بأن اليهود داخل إسرائيل وخارجها يشتركون في مصير واحد. كما تراجعت نسبة من يشعرون بالقلق إزاء الاعتداءات المعادية للسامية ضد يهود الدياسبورا، أو يشعرون بالمسؤولية تجاههم، أو يرونهم قوة إيجابية في الدفاع عن إسرائيل على المستوى العالمي. أما الانخفاض الأكثر حدة فيتعلق بالاعتقاد بأن آراء اليهود خارج إسرائيل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالدين والدولة، بل وحتى الأمن القومي. وتنطوي هذه النظرة على مشكلة جوهرية؛ فقرارات إسرائيل، ولا سيما في المجال الأمني، تؤثر مباشرة في أوضاع اليهود خارج البلاد، ويمكن أن تنعكس على طريقة تعامل المجتمعات المضيفة معهم وعلى مستوى الاعتداءات المعادية للسامية ضدهم. ومن هنا، فإن استبعاد الدياسبورا من عملية صنع القرار يتزامن مع تراجع الحساسية تجاه الاعتداءات المعادية للسامية، رغم أن ٨٥ في المئة من الإسرائيليين لا يزالون يبدون قلقهم من هذه الظواهر. ولا يعني ذلك أن يكون يهود الدياسبورا المعيار الرئيسي للسياسة الخارجية أو الأمنية الإسرائيلية، لكن ينبغي، في الحد الأدنى، الاعتراف بأن قرارات إسرائيل تترك تداعيات مباشرة على الجاليات اليهودية في الخارج. وإذا كانت إسرائيل تعد نفسها الدولة القومية للشعب اليهودي، فإنها تتحمل، بالضرورة، مسؤولية جدية تجاه مصير هذه الجاليات أيضاً.

https://www.inss.org.il/social_media/troubling-trends-

LE MONDE

إعادة الاعتبار لشخصيات مثيرة للجدل في القومية الأوكرانية من جانب فولوديمير زيلينسكي تثير غضب إسرائيل وبولندا

شكّلت مشاركة الرئيس الأوكراني في مراسم إعادة دفن أندري ميلنيك، أحد الوجوه الإشكالية في القومية الأوكرانية، مرحلة جديدة في سياسة الذاكرة التاريخية في أوكرانيا. وقد أُقيمت هذه المراسم في ٢٥ مايو/أيار في المقبرة العسكرية الوطنية قرب كييف، حيث أُعيد دفن رفات أندري ميلنيك، المولود عام ١٨٩٠ والمتوفى عام ١٩٦٤، وزوجته صوفيا فيداك ــ ميلنيك، المولودة عام ١٩٠١ والمتوفاة عام ١٩٩٠. وشارك في المراسم عدد من الشخصيات البارزة، من بينها رئيس أوكرانيا السابق، ورئيس مكتب الرئاسة، ورئيس البرلمان، ومسؤولون كبار آخرون. وقد أظهر وصف ميلنيك بأنه

«شخصية أوكرانية عظيمة» أن الدولة الأوكرانية ابتعدت عن حذرها السابق في التعامل مع أحد أكثر الملفات التاريخية حساسية في البلاد. ولم يكن ميلنيك شخصية عادية في تاريخ أوكرانيا؛ فقد كان من قادة منظمة القوميين الأوكرانيين، وبعد انقسامها عن جناح ستيبان باندیرا، تولى قيادة الفرع الذي عُرف باسمه. وقد تعاونت هذه التيارات، في نضالها ضد الاتحاد السوفيتي من أجل استقلال أوكرانيا، مع ألمانيا النازية، وشارك قسم منها في جرائم مرتبطة بالهولوكوست. وفي عام ١٩٤٤، حين تعارضت الأهداف الاستقلالية للأوكرانيين مع المشروع التوسعي للرايخ الثالث، اعتُقل ميلنيك لفترة في معسكر زاكسنهاوزن الألماني. وبعد الحرب، توفي في المنفى في لوكسمبورغ، وظل لوقت طويل معروفاً في أوساط القوميين المهاجرين أكثر مما كان معروفاً في الرأي العام داخل أوكرانيا. وجاء رد إسرائيل على هذه المراسم سريعاً وسلبياً؛ إذ أعرب مسؤولون إسرائيليون عن أسفهم لقرار أوكرانيا، كما عدّت مؤسسات إحياء ذكرى الهولوكوست هذه الخطوة مثيرة للقلق. وكانت الحجة الأساسية للمنتقدين أن تكريم زعيم تيار تعاون مع ألمانيا النازية في مرحلة اضطهاد وقتل ملايين اليهود يتعارض مع المسؤولية الأخلاقية تجاه ذاكرة الهولوكوست. وبعد أيام قليلة، في ٢٧ مايو/أيار، زاد قرار آخر من حدة التوتر، تمثل في تسمية وحدة عسكرية أوكرانية باسم «أبطال الجيش الأوكراني المتمرد» أو UPA. وقد أعاد هذا الإجراء إحياء الخلاف التاريخي بين كييف ووارسو؛ فأوكرانيا تقدم هذه القوة بوصفها جزءاً من المقاومة الوطنية ضد الهيمنة السوفيتية، بينما تؤكد بولندا دورها في قتل المدنيين البولنديين في فولين، شمال غربي أوكرانيا. وترى بولندا أن هذه القوات مسؤولة عن مقتل أكثر من ١٠٠ ألف بولندي في عامي ١٩٤٣ و١٩٤٤. ورداً على ذلك، اعتبرت شخصيات سياسية بولندية الخطوة إهانة للضحايا، بل وصفتها بأنها مؤشر على عدم استعداد أوكرانيا للانضمام إلى العائلة الأوروبية. ويحدث هذا التحول في السياسة التاريخية الأوكرانية في أجواء ما بعد الهجوم الروسي في فبراير/شباط ٢٠٢٢؛ فقد غيّرت الحرب نظرة كثير من الأوكرانيين إلى الماضي، وركّزت السردية الوطنية أكثر من أي وقت مضى على المواجهة مع موسكو. ومن هذه الزاوية، أُعيدت قراءة بعض الشخصيات القومية في القرن العشرين، التي كانت محل خلاف سابقاً، بوصفها رموزاً للمقاومة ضد روسيا، مع تقليل شأن تعاونها مع النازيين وإبراز نضالها ضد السوفييت. ولهذا المسار تبعات خارجية جدية على أوكرانيا؛ فما يُنظر إليه داخلياً كاستجابة رمزية لروسيا وتعزيز للروح الوطنية، قد يُفهم خارجياً، ولا سيما في إسرائيل وبولندا والاتحاد الأوروبي، على أنه تجاهل لذاكرة الهولوكوست وضحايا الحرب العالمية الثانية. وموقع الرئيس الأوكراني معقد في هذا السياق؛ فهو ينحدر من أسرة يهودية وكان يتعامل سابقاً مع هذه القضايا بحذر، لكنه بات الآن تحت ضغط أجواء الحرب، ونفوذ قادة الجبهة الشعبيين، والإدارة الجديدة لمؤسسة الذاكرة الوطنية، التي أُسندت منذ يونيو/حزيران ٢٠٢٥ إلى مؤرخ يدعو إلى إعادة الاعتبار لهذه الشخصيات المثيرة للجدل. وفي هذا المناخ، تضيق مساحة الاستماع إلى من يشددون على تعقيد هذه الخيارات التاريخية، لأن أي نقد قد يُتهم بسهولة بالتوافق مع الرواية الروسية. والنتيجة أن الحرب جعلت تاريخ أوكرانيا أكثر تبسيطاً وقومية وعداءً لروسيا، غير أن هذا المسار نفسه قد يجعل علاقات كييف مع حلفائها الحساسين أكثر صعوبة.

https://www.lemonde.fr/international/article/٠٣/٠٦/٢٠٢٦/

CAIXIN GLOBAL

لماذا تتراجع أسهم شركات الرقائق الصينية بعد قفزة حادة؟

دخلت أسهم الشركات العاملة في صناعة أشباه الموصلات في الصين، بعد فترة من النمو السريع، مرحلة تصحيح وتراجع. فقد واصل مؤشر «سي إس آي» لصناعة أشباه الموصلات، الذي يعكس أداء مجموعة من الشركات المدرجة في هذا القطاع، مساره الهبوطي يوم الاثنين أيضاً، مسجلاً انخفاضاً يزيد على ١٥ في المئة مقارنة بالقمم التي بلغها في أواخر مايو/أيار. ويُظهر هذا التراجع أن موجة الشراء الحماسية التي دفعت سابقاً أسعار أسهم شركات الرقائق إلى الارتفاع، بدأت تفسح

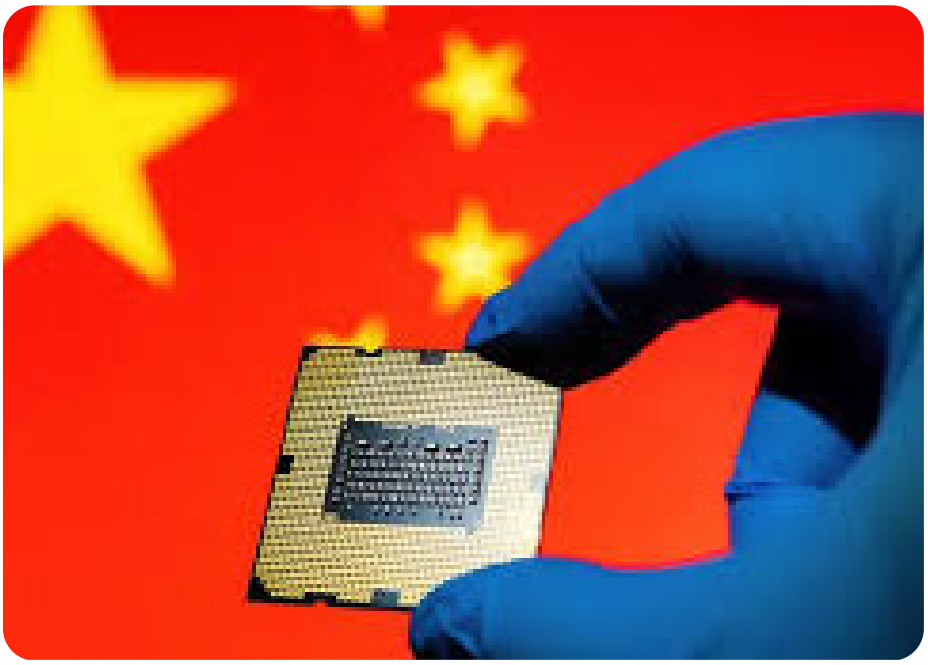

المجال للحذر وجني الأرباح والقلق من ضغوط عرض جديدة. وقد أسهمت عدة عوامل رئيسية في إضعاف أجواء السوق. أولاً، عمد جزء من المستثمرين، بعد الارتفاع الحاد في الأسعار، إلى بيع الأسهم من أجل تثبيت أرباحهم. وهذا السلوك طبيعي في الأسواق التي تشهد نمواً سريعاً وقصير الأجل، لكنه عندما يتزامن مع أخبار سلبية أخرى، يمكن أن يزيد ضغط البيع. ثانياً، أثار خفض بعض كبار المساهمين لحصصهم، أو بيع جزء من الأسهم من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، قلق السوق بشأن استمرار مستويات التقييم المرتفعة. فعادة ما تعزز مثل هذه التحركات الانطباع بأن بعض الفاعلين من داخل الشركات أو من كبار المساهمين يرون في الأسعار الحالية فرصة مناسبة للخروج أو خفض المخاطر. أما العامل الثالث، فهو ترقب السوق لعمليات طرح عام أولي جديدة في صناعة أشباه الموصلات. فدخول شركات جديدة إلى سوق المال، وإن كان في المدى الطويل قد يشير إلى حيوية هذا القطاع، فإنه في المدى القصير قد يثير مخاوف من زيادة المعروض من الأسهم وتشتت السيولة. وبعبارة أبسط، عندما يتوقع السوق إدراج مزيد من الشركات العاملة في هذا المجال، قد يصبح المستثمرون أكثر حذراً إزاء قدرة الأسهم الحالية على الحفاظ على أسعارها المرتفعة. وتنبع أهمية هذا التراجع من أن صناعة الرقائق في الصين ليست مجرد قطاع بورصي عادي، بل ترتبط بالمنافسة التكنولوجية والسياسة الصناعية والأمن الاقتصادي ومساعي بكين لتقليل اعتمادها على التكنولوجيا الأجنبية. لذلك، تتأثر أسهم شركات أشباه الموصلات عادة بدرجة كبيرة بالتوقعات السياسية والصناعية. فكلما ازدادت الثقة بدعم الدولة أو نمو الطلب أو التقدم التكنولوجي، يمكن لهذه الأسهم أن تشهد قفزات سريعة؛ غير أن هذا الارتباط نفسه بالتوقعات يجعلها عرضة أيضاً لتصحيحات حادة. وبصورة عامة، فإن التراجع الأخير لا يعني بالضرورة تغيراً جوهرياً في مسار صناعة الرقائق الصينية، بقدر ما يعكس تصحيحاً في السوق بعد ارتفاع قوي. فالانخفاض الذي تجاوز ١٥ في المئة من ذروة أواخر مايو/أيار يحمل رسالة واضحة: المستثمرون أصبحوا، في المدى القصير، أكثر حساسية تجاه التقييمات المرتفعة، وبيع الأسهم من جانب أصحاب المصلحة، والموجة المحتملة من الطروحات العامة الأولية. ومن ثم، لا تزال سوق الرقائق الصينية مهمة استراتيجياً، لكن أجواء التداول فيها انتقلت حالياً من التفاؤل الهجومي إلى الحذر وإعادة تقييم المخاطر.

https://www.caixinglobal.com/٠٣-٠٦-٢٠٢٦/analysis-why-china-chip-

WSJ

ترامب ونتنياهو يختلفان بشأن كيفية إنهاء الحرب مع إيران

بعد ثلاثة أشهر من بدء الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية ضد إيران، حلّ الخلاف بشأن مسار إنهاء الحرب محلّ التنسيق الأولي بين واشنطن وتل أبيب. فالرئيس الأميركي بات يسعى إلى اتفاق دبلوماسي يحقق ثلاثة أهداف رئيسية: إعادة فتح مضيق هرمز، حسم ملف اليورانيوم الإيراني المخصب، وإنهاء حرب رفعت أسعار الطاقة وعمّقت الانقسام داخل قاعدته السياسية. في المقابل، يواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي ضغوطاً داخلية لتصعيد العمليات العسكرية ضد حزب الله في لبنان، وهو أهم حليف إقليمي لإيران، وتصنفه الولايات المتحدة منظمة إرهابية. وتتمثل نقطة التوتر الرئيسية في لبنان؛ إذ جعلت طهران إنهاء

القتال بين إسرائيل وحزب الله شرطاً للدخول في مفاوضات أوسع مع واشنطن. وبعد جولات مكثفة من التفاوض، تبلور اتفاق هش يقضي بأن يوقف حزب الله هجماته على إسرائيل، وأن تمتنع إسرائيل عن ضرب بيروت، رغم استمرار الاشتباكات في مناطق أخرى، من بينها جنوب لبنان. وبدأت القصة يوم الجمعة، حين طلب الرئيس الأميركي من مستشاريه في غرفة العمليات بالبيت الأبيض الحصول على عرض سلام أفضل من إيران، يضمن ألا تسعى طهران أبداً إلى امتلاك سلاح نووي، ويحدد مصير اليورانيوم المخصب لديها. وكان الطلب عاجلاً، لأنه كان قد أعلن سابقاً أن الاتفاق بات قريباً. وفي الوقت نفسه، كانت إسرائيل تستعد لعملية كبيرة ضد حزب الله بعد هجمات مسيّرة دامية نفذها الحزب، وهي عملية كان من شأنها إخراج المفاوضات الأميركية ــ الإيرانية عن مسارها. وفي يوم الاثنين، جرت مكالمتان هاتفيتان متوترتان بين الزعيمين. ففي كلتا المكالمتين، طالب الرئيس الأميركي بوقف الهجوم على بيروت، بينما أصر رئيس الوزراء الإسرائيلي على ضرورة ضرب حزب الله. وفي المكالمة الثانية، تصاعد التوتر، وقال الرئيس الأميركي له بلهجة حادة إن عليه القبول بما تريده واشنطن، لأنه من دون دعم البيت الأبيض سيواجه مشكلات جدية في ملفاته الداخلية. وقد أظهرت هذه الاتصالات أن الحفاظ على التنسيق الوثيق الذي طبع بداية الحرب أصبح أكثر صعوبة الآن، بعدما باتت واشنطن تبحث عن مخرج دبلوماسي من الأزمة. ويواجه الزعيمان معاً ضغوطاً زمنية وانتخابية؛ فالرئيس الأميركي يحتاج إلى إنهاء حرب رفعت أسعار الطاقة وأثارت اعتراضات حتى داخل تياره، بما في ذلك شخصيات بدأت تشكك في الدعم غير المشروط لإسرائيل. أما في إسرائيل، فإن الرأي العام، بعد هجمات حزب الله بالمسيّرات التي أدت إلى مقتل عسكريين إسرائيليين وإجبار سكان الشمال على اللجوء المتكرر إلى الملاجئ، يطالب برد أشد. وحاولت إيران استثمار هذا الشرخ، فلوّحت عبر وسائل إعلامها الرسمية بأنها ستنسحب من المفاوضات مع الولايات المتحدة إذا وسعت إسرائيل هجماتها على قواعد حزب الله في جنوب بيروت. وتسعى واشنطن إلى فصل محادثات إيران عن ملفي إسرائيل ولبنان، بينما تحاول طهران ربط هذه الملفات لتصوير أي اتفاق محتمل على أنه نتيجة لضغطها. ويعكس الخلاف الحالي فجوة أعمق حول نهاية الحرب؛ فالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية ترى القيادة الإيرانية تهديداً وجودياً، وتخشى أن تخفف الولايات المتحدة الضغط على طهران قبل انتزاع تنازلات ذات معنى في الملف النووي، بينما تبحث واشنطن، رغم مطالبتها بشروط أكثر صرامة، عن مسار دبلوماسي للخروج من الحرب. وقد أثار هذا التدخل الأميركي في القرار الإسرائيلي انتقادات، واتهم معارضون الحكومة الإسرائيلية بالاعتماد المفرط على واشنطن. وتكمن أهمية هذا الوضع في أن الطرفين بدآ الحرب بتنسيق نادر؛ إذ ساعدت طائرات التزويد بالوقود الأميركية العمليات الإسرائيلية، وتعاون مسؤولو البلدين عن كثب في التخطيط العسكري. لكن بعد اضطراب الملاحة في مضيق هرمز وارتفاع أسعار الطاقة، انتقلت أولوية الولايات المتحدة من مواصلة الضغط العسكري إلى التوصل إلى تسوية سياسية. وهكذا بات واضحاً أن إدارة نهاية الحرب أصبحت أكثر إثارة للخلاف بين واشنطن وتل أبيب من بدايتها.

https://www.wsj.com/world/middle-east/trump-netanyahu-

FOREIGN POLICY

إسرائيل تواجه مشكلة متنامية مع العداء للمسيحيين

أعاد الهجوم الأخير على راهبة فرنسية في القدس تسليط الضوء على تنامي العداء للمسيحيين في إسرائيل. ففي مقطع مصور نُشر في ٢٨ أبريل/نيسان، هاجم رجل راهبة بصورة مفاجئة، وأسقطها بعنف أرضاً، ثم ركلها وهي ملقاة على الأرض. وقد عُرّف المهاجم، الذي كان يرتدي الكيباه وشال الصلاة اليهودي، لاحقاً بأنه مستوطن إسرائيلي يبلغ ٣٦ عاماً ويقيم في الضفة الغربية المحتلة. وأعلنت النيابة العامة الإسرائيلية أنه اعتُقل ووُجهت إليه تهمة الاعتداء بدافع العداء لجماعة دينية. وقد قوبل الحادث بإدانة واسعة تقريباً من مسؤولين إسرائيليين، وبانتقادات من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا. ووصفت وزارة الخارجية الإسرائيلية الاعتداء بأنه عمل «بغيض ومخزٍ» يتعارض مع قيم الاحترام والتعايش والحرية الدينية. غير أن منتقدين يرون أن المشكلة الأساسية تكمن في أن كثيراً من هذه الاعتداءات تمر من دون عقاب، وأن السلطات غالباً ما تتعامل معها كحوادث منفصلة، لا بوصفها مؤشراً على اتساع التطرف الديني وشعور المعتدين بالإفلات من المساءلة. ويشكل المسيحيون نحو ٢ في المئة من سكان إسرائيل البالغ عددهم ١٠/٢ ملايين نسمة، و٧٩ في المئة منهم عرب. كما يقيم في إسرائيل نحو ٢٧٠٠ رجل دين مسيحي، معظمهم ليسوا مواطنين إسرائيليين. وتُظهر التقارير أنه

منذ هجوم حماس في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، ازدادت السلوكيات العدائية ضد المسيحيين. فقد سجل مركز بيانات الحرية الدينية في عام ٢٠٢٥ ما مجموعه ١٨١ حالة عداء ضد المسيحيين، شملت البصق، والإهانات اللفظية، والتخريب، والعنف الجسدي، والتحرش عبر الإنترنت، مقارنة بـ١٠٧ حالات في عام ٢٠٢٤. ويؤكد مسؤولو المركز أن كثيراً من الحالات لا يُبلّغ عنها، وأن الرقم الحقيقي يُرجح أن يكون أعلى. وتُعزى جذور هذا الاتجاه إلى عدة عوامل، منها صعود التيارات القومية اليهودية، والأجواء الحربية والاستقطابية بعد حرب غزة، وضعف إنفاذ القانون، وتزايد الشعور بالحصانة لدى المتطرفين. ويرى بعض المحللين أن التصورات المسيحانية لدى جزء من المجتمع الإسرائيلي قد تبرر العنف ضد من لا يُعدون من «الداخل»، حتى إذا لم تكن للمسيحيين أي صلة بحماس أو حزب الله. وأظهر استطلاع أجراه مركز روسينغ عام ٢٠٢٥ بشأن نظرة اليهود الإسرائيليين إلى المسيحيين أنه كلما ارتفع مستوى التدين لدى المشاركين، ازدادت درجة انزعاجهم من المسيحية، وتراجعت استعداداتهم للتعلم والحوار والتسامح. كما وجد المركز أن نحو نصف المشاركين يحملون تصورات خاطئة عن الطقوس والمعتقدات المسيحية، في حين يرتبط ارتفاع مستوى التعليم بنظرة أكثر إيجابية إلى المسيحيين. ولا تقتصر تداعيات هذا المسار على الداخل؛ فتصاعد العنف ضد المسيحيين قد يضعف مكانة إسرائيل الدولية، ويزيد توتر علاقاتها مع أوروبا، ويرفع منسوب القلق في العالم المسيحي. كما أن الحج والسياحة المسيحية يمثلان أهمية اقتصادية لإسرائيل، وقد تؤثر حالة انعدام الأمن الديني سلباً فيهما. وفي مارس/آذار، انتقدت رئيسة الوزراء الإيطالية منع الشرطة الإسرائيلية الكاردينال بييرباتيستا بيتسابالا من دخول كنيسة القيامة لإحياء مراسم أحد الشعانين، كما نقلت واشنطن قلقها إلى إسرائيل بشأن هذا الحادث. وقد وصف بعض السياسيين الإسرائيليين هذه الوقائع بأنها «وصمة أخلاقية» على صورة إسرائيل، وطالبوا بخطوات تتجاوز الجلسات البرلمانية. وتشمل الحلول المقترحة تشديد إنفاذ القانون، وتسجيل هذه الحوادث رسمياً كجرائم كراهية، وتعزيز التعليم العام حول المسيحية، وإطلاق برامج مشتركة بين الأديان، وحوار مباشر بين الحاخامات والكهنة والأئمة والطلاب وسكان القدس. ومن دون ذلك، ستتعمق الفجوة بين الجماعات الدينية في مجتمع أنهكته الحرب والخوف والاستقطاب، وستتسع دائرة انعدام الثقة والعنف.

https://foreignpolicy.com/٠٢/٠٦/٢٠٢٦/israel-christian-violence-

الخلاصة والتحليل الخبير

تُبرز مجموعة السرديات التي نُشرت في الأيام الأخيرة في وسائل الإعلام ومراكز التفكير والمحافل التحليلية الدولية بشأن تطورات الشرق الأوسط والنظام العالمي صورة مشتركة مفادها أن العالم دخل مرحلة باتت فيها الحروب أسهل اندلاعاً، لكنها أصعب انتهاءً، وأكثر كلفة وتعقيداً من الناحية السياسية. ولا يقتصر هذا الوضع على ساحات القتال، بل يمتد إلى الاقتصاد العالمي، وتنافس القوى الكبرى، وأمن الطاقة، والهويات الوطنية، والأزمات الاجتماعية، بل وحتى إعادة تعريف علاقة الدول بمجتمعاتها. وبالنسبة إلى المتلقي في الشرق الأوسط، تكمن أهمية هذه السرديات في أن المنطقة لم تعد مجرد «موقع للأزمات»، بل أصبحت إحدى الساحات الرئيسية لإعادة توزيع القوة العالمية واختبار قدرة القوى الكبرى على إدارة الحرب والسلام والنظام السياسي. ويتمثل المحور الأول في الحرب على إيران وتداعياتها على التوازن الإقليمي. فالرواية الغالبة في التحليلات النخبوية ترى أن الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية ضد إيران لم تؤد، خلافاً لتوقعات بعض الدوائر الغربية، إلى انهيار سريع في بنية السلطة في طهران، بل مهدت لإعادة ترتيب مؤسسية وعسكرية وخطابية داخل الجمهورية الإسلامية. وفي هذه الصورة، لا تبدو إيران دولة واقعة تحت ضغط عسكري فحسب، بل فاعلاً يسعى إلى استخراج توازن جديد من قلب الحرب. فالتأكيد على احتفاظها بجزء كبير من قدراتها الصاروخية والمسيّرة، ودور مضيق هرمز كأداة ردع، وتفعيل جبهات لبنان والعراق بصورة متزامنة، وربط المفاوضات بوقف إطلاق النار في لبنان، كلها مؤشرات على أن طهران تسعى إلى تحويل الصمود العسكري إلى رأسمال سياسي على طاولة التفاوض. ومن هذا المنظور، لا تُعد الحرب مجرد مواجهة عسكرية، بل لحظة لإعادة تعريف موقع إيران في نظام إقليمي يتشكل في مرحلة ما بعد المركزية الأميركية. وفي السياق ذاته، يكتسب الخلاف الواضح بين واشنطن وتل أبيب بشأن كيفية إنهاء الحرب أهمية استراتيجية؛ فالولايات المتحدة، بعد تصاعد الضغط على سوق الطاقة واضطراب الملاحة في مضيق هرمز، باتت أكثر ميلاً إلى مسار دبلوماسي للخروج من الأزمة، مسار يستهدف إعادة فتح هرمز، وحسم ملف اليورانيوم المخصب، واحتواء التكاليف الاقتصادية للحرب. أما إسرائيل، ولا سيما في ملف لبنان وحزب الله، فما زالت تبرز المنطق الأمني ـ العسكري. وتكشف هذه الفجوة أنه حتى داخل أوثق التحالفات العسكرية، عندما تدخل الحرب مرحلة استنزافية ومكلفة، تتراجع الأهداف المشتركة الأولى لمصلحة أولويات وطنية متباينة. والرسالة المهمة للشرق الأوسط هنا هي أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد تتوافقان عند بدء الحرب، لكنهما لا تمتلكان بالضرورة جدول أعمال واحداً عند لحظة إنهائها. أما المحور الثاني فهو أزمة الدولة والسيادة في العراق؛ إذ إن احتمال تسليم بعض الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران سلاحها إلى الدولة، في مقابل مقاومة جماعات مثل كتائب حزب الله والنجباء، يبيّن أن بغداد لا تزال تواجه المسألة الجوهرية المتعلقة بـ«حصر السلاح بيد الدولة». فالحكومة العراقية الجديدة تقف بين ضغط واشنطن، وتوقعات المرجعية، وحسابات الإطار التنسيقي، وواقع قوة الجماعات المسلحة. ولا يتعلق الأمر بملف أمني فحسب، بل بطبيعة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣: هل تستطيع الدولة تجاوز وضع القيادة الاسمية للجماعات المسلحة، والتحول فعلياً إلى المرجعية النهائية في قرارَي الحرب والسلام؟ وفي الوقت نفسه، يكشف صعود مكانة التركمان داخل بنية السلطة العراقية أن البلاد تشهد إعادة ترتيب قومية ــ سياسية. فالتركمان، ولا سيما عبر كركوك والحضور المحتمل في الحكومة، يسعون إلى الانتقال من تمثيل رمزي إلى تمثيل مؤثر واستراتيجي. وبذلك يواجه العراق مسارين متناقضين في آن واحد: محاولة تركيز السلطة السيادية للدولة من جهة، وإعادة توزيع حصص الجماعات القومية والسياسية داخل بنية الحكم من جهة أخرى. أما المحور الثالث فيرتبط بتغير طبيعة الحرب المعاصرة. فالسرديات المتعلقة بحرب أوكرانيا، والحرب على إيران، ومعارك لبنان، تظهر أن التكنولوجيا جعلت ساحة القتال أكثر شفافية، لكنها جعلت النصر أكثر صعوبة. فالطائرات المسيّرة، وأجهزة الاستشعار، والحرب الإلكترونية، وشبكات الاستهداف، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، زادت القدرة على الرصد والضرب، لكن هذه الزيادة في القوة التدميرية لا تتحول بالضرورة إلى نتيجة سياسية واضحة. وتُظهر تجربة أوكرانيا أن المسيّرات الرخيصة، وأحزمة الاستنزاف، والحرب الإلكترونية، قادرة على تقييد المناورة التقليدية. وفي الحرب ضد إيران أيضاً، لم يكن ضرب آلاف الأهداف مرادفاً لإلغاء قدرة الرد بالكامل. والخلاصة أن «المزيد من الاستهداف» لا يعوض غياب «استراتيجية أفضل». وهذه مسألة بالغة الأهمية لمنطقة مثل الشرق الأوسط، التي كانت دائماً ساحة لاختبار التقنيات العسكرية؛ فالتفوق الجوي، والضربات الدقيقة، وكثافة النيران، إذا لم تقترن بفهم سياسي للمجتمع والجغرافيا وإرادة الخصم، قد تتحول إلى دورة من الضربات المتكررة من دون انتصار نهائي. أما المحور الرابع فهو عودة الاقتصاد إلى قلب التحليل الأمني. فارتفاع الإنفاق الدفاعي عالمياً، ونمو ديون الدول، والضغوط التضخمية الناجمة عن الحرب على إيران، وارتفاع أسعار الطاقة، وقلق أسواق السندات، كلها مؤشرات إلى أن الأمن لم يعد يُفسَّر باللغة العسكرية وحدها. فالدول تريد في الوقت نفسه زيادة الإنفاق الدفاعي وحماية الأسر من الضغوط

المعيشية، لكن الأسواق المالية تحذر من هذا المزيج. وقد ارتفع الإنفاق العسكري العالمي للعام الحادي عشر على التوالي، وتجاوز في عام ٢٠٢٥ نسبة ٢.٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفي ظل اقتراب الدين العام عالمياً من نحو ١٠٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن استمرار سياسة «السلاح والرفاه معاً» قد يفتح الباب أمام أزمة مالية. وهذا الوضع ينعكس مباشرة على دول الشرق الأوسط؛ لأن أي ارتفاع في أسعار الطاقة، أو اضطراب في مضيق هرمز، أو تبدل في السياسة الدفاعية الغربية، يؤثر سريعاً في الموازنات والاستثمار والواردات وأسواق الصرف والأمن الغذائي في المنطقة. ويتمثل المحور الخامس في أزمة النظام النووي وتنافس القوى الكبرى. فالفشل المتكرر لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار، وانتهاء اتفاق ضبط التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا، ونمو الترسانة الصينية، والتهديد باستئناف التجارب النووية، كلها تدل على أن النظام العالمي لعدم الانتشار يعيش إحدى أكثر لحظاته هشاشة. فالصفقة المؤسسة لهذا النظام، أي تخلي الدول غير النووية عن السلاح النووي مقابل التزام القوى النووية بخفض ترساناتها، تتآكل تدريجياً. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، يعد هذا التطور حيوياً؛ لأن أي إضعاف لنظام عدم الانتشار سيُدخل ملفات المنطقة النووية، من إيران إلى إسرائيل، ومن الخليج إلى تركيا ومصر، في حسابات جديدة. فإذا كانت القوى الكبرى نفسها لا تبدي احتراماً كافياً لتعهدات نزع السلاح، فسيصبح إقناع الفاعلين الإقليميين بضبط النفس أكثر صعوبة. أما المحور السادس فهو إعادة تعريف الهوية والشرعية السياسية في ظروف الحرب. ففي إيران، أدت الحرب، وفق بعض التحليلات، إلى تعزيز نوع من القومية الدفاعية، وإلى نقل لغة الشرعية من الأيديولوجيا الخالصة إلى الكفاءة والدفاع وإعادة الإعمار. وفي أوكرانيا، أدت الحرب مع روسيا إلى قراءة قومية جديدة لشخصيات تاريخية مثيرة للجدل، ما أثار غضب إسرائيل وبولندا. وفي إسرائيل أيضاً، تظهر الشقوق الداخلية على مستويات متعددة: تصاعد السلوكيات المعادية للمسيحيين، وتراجع الحساسية تجاه يهود الدياسبورا، وأزمة السردية حول السابع من أكتوبر، والسؤال عما إذا كانت «إدارة الصراع» مع الفلسطينيين استراتيجية فعلية أم مجرد خيال سياسي لتغطية الاحتلال والحصار. والقاسم المشترك بين هذه الملفات هو أن الحرب لا تغيّر الحدود فقط، بل تعيد كتابة الذاكرة التاريخية، والهوية الوطنية، والحدود الأخلاقية، وعلاقة الدولة بالمجتمع. أما المحور السابع فهو التشكيك في مفهوم القوة الكبرى. ففي الرواية الجديدة لتنافس القوى، تُطرح الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وحدها كقوى كبرى حقيقية، بينما توصف مكانة فرنسا بالغموض. وتُستخدم معايير مثل القدرة العسكرية، والسلاح النووي، ونطاق النفوذ، والاعتراف، والقدرة التاريخية على الصمود، لتحديد هذه المكانة. ولهذا النقاش أهمية خاصة في الشرق الأوسط، لأن المنطقة عرّفت نفسها غالباً في علاقتها بالقوى الخارجية. فإذا كان هيكل القوة العالمية يتجه فعلاً نحو تنافس بين عدد محدود من القوى غير المتماثلة، فإن على دول المنطقة أن تصوغ خيارات أكثر دقة بين التحالف، والموازنة، وتنويع الشراكات، والاستقلال الاستراتيجي. فلم يعد ممكناً الركون ببساطة إلى الضمانات الأميركية، كما لا يمكن تحليل صعود الصين أو دور روسيا من دون قياس حدود قدراتهما. وفي الخلاصة، تشير هذه السرديات مجتمعة إلى أن العالم يعيش حالة «تعليق استراتيجي»: الحروب لا تنتهي، والنظم لا تستقر، والدول تواجه في الوقت نفسه أزمة أمن وأزمة شرعية، والتكنولوجيا، بدلاً من أن تقدم جواباً حاسماً، توسع ميدان التعقيد. والرسالة الأساسية للمتلقي في الشرق الأوسط هي أن تحولات المنطقة لم تعد قابلة للفهم بمعزل عن الاقتصاد العالمي، وتنافس القوى الكبرى، وأزمة الطاقة، والنظام النووي، وحرب السرديات. فالشرق الأوسط ليس هامش النظام العالمي، بل أحد مختبراته المركزية؛ حيث تتضح فيه إخفاقات أو نجاحات استراتيجيات الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل وروسيا والصين والفاعلين الإقليميين. لذلك، فإن فهم تطورات اليوم يتطلب تجاوز القراءة الخبرية العابرة، والانتقال إلى تحليل الروابط العميقة بين الحرب والدولة والاقتصاد والهوية والنظام الدولي.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.